

تصدير :

البحث العلمى فى الجامعات

لأستاذة الدكتور **منيرة الفريب**
عميدة الكلية ورئيسة التحرير

لقد أصبح من المسلم به فى الوقت الحالى أن للجامعات دوراً فعالاً فى البحث العلمى ، إذ عن طريقه تتفتح أمام البشرية آفاق بعيدة المدى ، تسهم فى التقدم الاجتماعى والتكنولوجيا الذى هو أهم سمات العصر . فأهداف الجامعة فى الوقت الحالى لا تقتصر على الحفاظ على التراث الإنسانى من العلم والمعرفة ، ونشر هذه المعرفة بالتعليم ، بل إن مهمة الجامعة أيضاً تطوير هذه المعرفة وتنميتها واكتشاف المزيد منها . وفضلاً عن ذلك فإن هذا البحث يلعب دوراً لا بأس به فى تحقيق الدور التقليدى للجامعة فى نشر المعرفة ، إذ أن هذا البحث يصقل عضو هيئة التدريس وينميه فى عملية التدريس نفسها . فيصبح العلم طبعاً فى يديه ويتخلص من عبودية المعرفة الجامدة أو المنقولة .

لهذا كان من الطبيعى أن يتطلع المجتمع للجامعات كمركز للبحوث الاجتماعية والتكنولوجيا ، وكان من البديهى أن يضع المجتمع آماله للتقدم فى الجامعات حيث يتركز بها أعضاء هيئات التدريس الذين يتمتعون بأعلى مستوى علمى وفكرى فكل عضو هيئة تدريس لم ياتحق بمهنة التدريس الجامعى إلا بعد أن مارس البحث العلمى المبكر للحصول على المؤهل .

مقومات البحث العلمى المنتج :

على أنه حتى يتحقق دور الجامعات فى البحث العلمى فلا بد من توفر إمكانيات ومقومات متعددة ، ويمكن إجمالها فيما يلى : -

- وجود ميزانية كافية لمد الباحثين بما يحتاجون إليه من أدوات وأجهزة علمية وكتب ، فضلاً عن أنجور العاملين في البحوث من غير أعضاء هيئة التدريس .

- وضع حوافز معنوية ومادية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وتشجيعهم على القيام بالبحث العلمي ، وتقدير البحوث الجيدة حتى يشعر كل جامعي بتقدير العمل الجاد المثمر على مستوى الجامعة والدولة معاً .

- تيسير استيراد الأجهزة العلمية وأدوات البحث وإمكاناته والتخلص من « الروتين » الذي كثيراً ما عطل الباحثين وصرفهم عن استيراد المطلوب من أجهزة لبحوثهم .

- إن وجود تخطيط هادف للبحوث بالجامعة يعتبر من أهم مقومات البحوث العلمية التي لها قيمة وظيفية في حياة المجتمع ، ومهما كان شكل هذا التخطيط ومكانه (كليات بحوث أو مراكز بحث متخصصة أو مجالس عليا) فهو عملية ضرورية لاتجاه البحث العلمي نحو خدمة المجتمع ومنع التكرار الذي وإن كان غير مستحب في بعض الأحيان ، فهو على أحسن الفروض ترف يفوق إمكانات الدول النامية .

ولن نتعرض هنا لدراسة موضوع تخطيط البحوث العلمية وفق خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية وشبه النامية ؛ إذ أن هذا التخطيط وقصر البحث العلمي في الجامعات على متطلبات خطط التنمية أصبح يحتاج في عصر الفضاء إلى دفاع ومناقشة ، واكتنا نقول إن وجود تخطيط للبحث العلمي في الجامعة أمر لا بد منه ، وإن نجاح الجامعة في أداء رسالتها في البحث العلمي . وخدمة كل من العلم والمجتمع يتوقف على دقة هذا التخطيط ونوعيته ، حتى يتضح في أذهان الباحثين الجامعيين إلى أي مدى يجب أن يخدم البحث العلمي في الجامعة المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية . وإلى أي مدى يخدم المعرفة وتطورها وينميها كثرات إنساني لا كثرات قومي . ثم ما هي أولويات البحث العلمي المرتبطة بمشكلات المجتمع الملحة والعاجلة ، والتي تحتاج إلى حلول سريعة ؟ وما هي مشكلات البحث بعيدة المدى ؟ . ثم إلى أي مدى لا بد أن تخدم البحوث الجامعية المعرفة المطابقة دون النظر إلى احتمال تطويعها بسرعة لخدمة المجتمع المحلي وحل مشكلاته .

والحق أن التفكير في تخطيط البحث العلمى فى الجامعات ، وإن كان على جانب كبير من الأهمية فى الدول التى قطعت شوطاً بعيداً فى التقدم التكنولوجى فهو أهم فى الواقع فى الدول النامية . حيث لم تتعود الجامعات فى تلك الدول الحساسية المباشرة لمشكلات الصناعة المتطورة ، ومشكلات الحياة الاجتماعية الناتجة من التحول الاشتراكى والاقتصادى .

لهذا كان من الضرورى التفكير فى وجود أجهزة ، أو مراكز بحث مشتركة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والاجتماعية تضم هذه المراكز ممثلين لأجهزة البحث المختلفة فى الجامعة ومؤسسات المجتمع الصناعية والاجتماعية ، فضلاً عن شتى وزارات الخدمات . وتكون مهمة هذا الجهاز وضع الخطوط العريضة لتخطيط البحوث فى الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة ، وجمع المشكلات ورسم أولوياتها . فضلاً عن تحقيق التعاون بين الجامعة والمجتمع . ومؤسسات البحث فى مجالات الخبرة البحثية والفنية والأجهزة العلمية ، والقوى العاملة الميراثية الخ .

— من مقومات البحث العلمى فى الجامعات أيضاً انفتاح هذه الجامعات على العالم الخارجى حيث وصل التقدم العلمى والاجتماعى والتكنولوجى إلى درجة كبيرة من التقدم والتفوق . ويتطلب هذا الانفتاح أن توفر الجامعات للعاملين بها خدمات لا بد منها لتحقيق البحث العلمى والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها ونضرب مثلاً لتلك الخدمات :

(أ) توفير الكتاب العلمى بأسعار معقولة دون قيود العملة والاستيراد .

(ب) توفير الدوريات العلمية بكلليات الجامعة أو على الأقل فى مراكز للبحث العلمى فى كل جامعة ، حيث يسهل استخدامها والإفادة منها .

(ج) رصد ميرانيات مجزية لإيفاد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات للاشتراك فى المؤتمرات العلمية بالخارج ، وذلك لأن هذه المؤتمرات فرص لا تقدر بثمن لتلاقي عقول العلماء وتصارعها والانفتاح على أكبر قدر من المعرفة فى أقصر وقت ممكن .

(ح)

(د) تنظيم دورى اسفر القائمين بالبحث العلمى فى الجامعات الى الخارج فى مهمات علمية لمدة قصيرة. للاطلاع على ما يجرى من بحث علمى فى الجامعات الأجنبية ، وتدارس الأجهزة العلمية الجديدة .

(هـ) إعداد وتدريب فئة من الفنيين فى الأجهزة والوسائل التعليمية المختلفة ، مع تنظيم دورى اسفر هؤلاء الفنيين للاطلاع على المستحدث من الأجهزة والتدريب على تشغيلها ، وصيانتها ، وإصلاحها .

(و) إفادة أفضل من الاتفاقيات الثقافية لتبادل الأساتذة والطلبة والفنيين فى تشغيل الأجهزة ، إذ أن البحث العلمى فى عصر التكنولوجيا يعتمد اعتماداً كبيراً على الأجهزة والوسائل السمعية والبصرية فى مختلف تخصصات التعليم الجامعى .

— من مقومات نجاح الجامعات فى تحقيق رسالتها فيما يتعلق بالبحث العلمى :
نشر البحوث وتوجيهها إلى الجهات والمؤسسات التى يمكن أن تفيد منها ، وذلك فضلاً عن توثيق ما هو موجود بالفعل من هذه البحوث بطريقة تسهل على الباحث الاستفادة بها .

— توفير الوقت اللازم لقيام أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بالبحث العلمى الجاد . ويكون ذلك بتوفير مستوى اقتصادى ملائم لعضو هيئة التدريس حتى لا يشغله البحث عن لقمة العيش عن مهمة البحث ، والانشغال بأعمال تباعد بينه وبين النمو العلمى والبحث العلمى .

أنواع البحوث ودور الجامعات :

هناك أنواع متعددة من البحوث لابد أن نقوم جنباً إلى جنب ، وجميعها لابد منها ، حتى نسير ركب التقدم العلمى والتكنولوجى نذكر منها :

(أ) بحوث خاصة بتطوير الآلات والأدوات وغيرها من وسائل الحياة العصرية . وهذا النوع من البحوث على أهميته يجب ألا تشغل الجامعات به ، إذ أن مكانه الأساسى مراكز البحوث المتخصصة وقد حلت الدول المتقدمة مشكلة هذا النوع من البحوث بإنشاء مراكز بحوث متخصصة ماحقة بالمصانع والمؤسسات وجهازها بفرق كاملة متخصصة من الباحثين ، ولهذا كانت صناعتهم متطورة

بصفة مستمرة ، ولهذا أيضاً نجد بين المصانع والمؤسسات تنافساً صحياً لتطوير إنتاجها ، هذا النوع من البحوث والإعداد له ينقصنا كثيراً في البلاد العربية التي تعتمد على استيراد الآلات والأجهزة ، وكثيراً ما تغفل حتى العناية بتطويرها للبيئة المحلية .

(ب) بحوث خاصة بتطوير التكنولوجيا وطرق إنتاج حاجيات الإنسان على اختلاف أنواعها . هذا النوع من البحث في تكنولوجيا الأداء قد يتناول تطوير طريقة قديمة أو سابقة ، وإدخال التعديل عليها حتى تصبح صالحة لمهمة جديدة ، وقد تؤدي إلى اكتشاف طرق أفضل لتناول المادة وتطويرها لخدمة الإنسان .

هذا النوع أيضاً على أهميته ليس من مهام البحث العلمي في الجامعات وإن كان من الممكن أن يشغل بعض اهتمامها ، على أنه في رأيي ليس قطعاً أفضل دور . يجب أن تقوم به الجامعات فيما يتعلق بالبحث العلمي .

(ج) بحوث التطوير ، وهي البحوث التي تتناول بصفة أساسية الإنتاج الصناعي أو الزراعي ، أو الخدمات الأخرى المستوردة أو المكتسبة ، ومحاولة تطبيقه على البيئة المحلية ، وذلك بقصد معرفة العوامل التي يمكن أن تعوق هذا الاقتباس ، وإدراك العوامل المحلية التي قد تقلل من كفاءة الآلة أو الإنتاج المكتسب أو تعوق استخدامها . وبذلك يؤدي البحث إلى التغلب على مشكلات التطوير وإيجاد حلول لها .

(د) البحوث العلمية الأساسية ، وهي البحوث التي تهدف إلى اكتشاف المعارف الإنسانية وتعميقها وتطويرها . ويمكن أن نميز بها نوعين أساسيين : -

١- بحوث أساسية أو علمية تهدف إلى إثراء التراث العلمي الإنساني بصفة عامة . وهذه قد يطلق عليها أحياناً « البحوث العامة الأساسية الحرة » أي التي تتبع فكرتها من الباحث نفسه ، دون أن يرتبط باتجاه أو أولويات معينة .

٢- بحوث علمية أساسية موجهة أو ملتزمة . وهذه في العادة تتم وفق اتجاه أو تخطيط معين ، ففي الدول النامية مثلاً تتبع أولويات معينة ، هي الأولويات المرتبطة بحاجة الدولة وحاجة خطط التنمية .

(ى)

هذا النوع من البحوث بقسميه يمثل عملاً أو واجباً أساسياً للجامعات .
ولهذا كان الواجب توفير إمكانياته ، وإعداد المناخ الملائم لتحقيقه .
والوصول به إلى المستوى الملائم ، إذ أنه عن طريق هذا النوع من البحوث
تستطيع الدول النامية أن تلحق بركب التقدم العالمى المعاصر في الدول
المتقدمة .

١٩٧٣ / ٧ / ١٥

« رمزية الغريب »